

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان - العراق

رقم الإصدار: ٢٤

تاريخ الإصدار: ٢٠٠٤/٢/٧

استناداً لحكم الفقرة (١) من المادة (٥٦) والمادة (٥٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، وبناءً على ما عرضه العدد القانوني من أعضاء المجلس الوطني، وما شرعه المجلس الوطني لكوردستان- العراق بجلسته المرقمة (٤٠) والمنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٥ وللصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ قررنا إصدار القانون الآتي:

قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤

قانون سريان نفاذ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل

في اقليم كوردستان- العراق

المادة الأولى:

يعتبر نفاذ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل سارياً في اقليم كوردستان - العراق.

المادة الثانية:

يعتبر القانون المذكور في المادة الأولى بمثابة القانون الخاص باقليم كوردستان- العراق في حالة نفاذ قرار مجلس الحكم رقم (١٣٧) الصادر في ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ أو أي قرار أو قانون يؤدي الى إلغاءه صراحةً أو ضمناً.

المادة الثالثة:

على مجلس وزراء اقليم كردستان- العراق والجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا القانون.

المادة الرابعة:

يعتبر هذا القانون نافذاً اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية (وقائع كردستان).

د.روژ نوري شاويس

رئيس المجلس الوطني لكوردستان - العراق

الأسباب الموجبة

حيث أن قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ يعتبر مكسباً مهماً لشعب العراق بعد أن وفق بين الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية وآراء الفقهاء الأكثر أنسجماً وتماشياً مع روح العصر لضمان استقرار حياة العائلة وحقوق الفرد من خلال توحيد مصادر القضاء بإيجاد تشريع موحد في أحكام الأحوال الشخصية لإقامة بناء عائلة مستقرة الأوضاع ضامنة الحقوق الشرعية للمرأة التي تعتبر نصف المجتمع والأولاد وهم جميعاً عماد المجتمع ولبنات بنائه وصولاً لتحقيق العدالة والتوازن والاستقرار الاجتماعي ولما كان المجلس الوطني لكوردستان العراق قد أغنى قانون الأحوال الشخصية من خلال إضافات تشريعية خاصة باقليم كردستان نالت الأستحسان من شتى قطاعات المجتمع الكوردستاني وشرائحه في حينه وإن العمل بقرار مجلس الحكم المشار اليه يعني إلغاءً للأحكام المضافة وتشكل خطوة الى الوراء لم ولن تلق القبول العام وبما أن القرار رقم (١٣٧) الصادر في ١٢/٢٩ / ٢٠٠٣ سيؤدي في حالة نفاذه الى تعدد وتشتت مصدر الأحكام والى تبديد الثروة الكبيرة لأحكام القضاء والسوابق القضائية المتركمة منذ عقود عدة لذا فلقد شرع هذا القانون.